العدد ١٨ آب ٢٠٢٥
No. 18 – Ang 2025
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

الحمل على النظير عند ابن الناظم في شرح الألفية

م. د مطشر جاسم محمد

جامعة سومر / كلية التربية الاساسية

The load on the counterpart according to Ibn al-Nazim in his explanation of the Alfiyya

M.Dr Mutasher Jassim Mohammed

Sumer University College of Basic Education

Gmail: mtashergg@gmail.com.

ملخص البحث

يدرس هذا البحث ظاهرة الحمل على النظير عند ابن الناظم في شرح الألفية ، وهي ظاهرة تعدّ من أصول التقعيد في النحو العربي ، فقد روعي فيها قياس الطرد وإلحاق النظير بنظيره ، وهي من الظواهر التي كان لها الدور الكبير في حسم الخلافات بين المذاهب النحوية ، فكثيراً ما لجأ البصريون إلى الحمل على النظير في رد أقوال الكوفيين ، وكذلك يحتج بهذه الظاهرة عند غياب الدليل والنقل، وقد يحمل على الضد أحياناً أو التقابل، وهذا ما ذكرناه في هذا البحث وحللناه وفق المنهج التحليلي .

الكلمات المفتاحية : الحمل ، النظير، ابن الناظم ، قياس الطرد ، الفكر النحوي .

Research Summary

This research examines the phenomenon of analogy-based reasoning in Ibn al-Nazim's commentary on Alfiya. This phenomenon is considered one of the foundations of complexity in Arabic grammar. It takes into account the analogy of extension and the attachment of analogies to their counterparts. This phenomenon has played a significant role in resolving disputes between grammatical schools. Basrans often resorted to analogy-based reasoning in refuting the statements of Kufians. This phenomenon is also used in the absence of evidence and transmission. It may sometimes be based on the opposite or opposition. This is what we have discussed in this research and analyzed using an analytical approach.

Keywords: Analogy, analogy, Ibn al-Nazim, analogy-based reasoning, grammatical thought.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد الأمين وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

تأسس النحو العربي على التتبع والاستقراء، ومنه تظهر بعض الأسس والأصول التي يقوم عليها الفكر النحوي، وهذه الأصول والأسس أساس الطرد وإلحاق النظير بنظيره ، كي تتسق الصناعة النحوية وتبدو كالجسد المتماسك، لذا عني النحويون بمراعاة النظير في مختلف الأبواب النحوية، فنراهم يذهبون إلى قياس الطرد عند غياب العلة في القياس، ومن هؤلاء النحويين ابن الناظم ، إذ نراه حمل الكثير من المسائل النحوية على النظير، وقد تنوعت هذه المسائل بين الخلافية وغيرها، فمنها ما كان يتحدث فيه عن العلامات الإعرابية الفرعية، ومنها ما كان فيها خلاف بين النحويين، وقد قسم البحث على تمهيد فيه ترجمه لابن الناظم ومبحثين: كان الأول يتحدث عن ظاهرة الحمل على النظير في أصول التقعيد النحوي، والثاني يتحدث عن الحمل على النظير عند ابن الناظم.

التمهيد

ترجمة ابن الناظم

أولاً: اسمه ونسبه

هو محمد بن محمد بن مالك الطائي الدمشقي الشافعي أبو عبد الله بدر الدين ، وقيل هو محمد بن مالك الجياني وقيل إن أباه هو محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي[١] .

ثانياً: ولادته

أغفل المؤرخون مكان ولادة ابن ناظم باستثناء ما جاء في الأعلام ومعجم المؤلفين، فقد ذكرا أنه من أهل دمشق مولداً ووفاة ، ويرى محمد كامل بركات أن ابن مالك الأب تزوج في سنة (٦٤٠هـ) تقريباً ، وأن ولده بدر الدين ولد حوالي سنة (٦٤٠هـ) أو بعدها بقليل [٢].

ثالثاً: حياته العلمية

أجمع المؤرخون على أن ابن الناظم قد نشأ في دمشق، وفيها تلقى علومه وأقام بعض الوقت في بعلبك، ثم عاد إلى دمشق بعد وفاة والده[٣] ، وتتلمذ على يد أبيه وكفاه فخراً به فهو شيخ العربية وإمام أهل اللسان وإن تعمق ابن الناظم في تحصيل العلوم جعل منه إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق[٤] .

رابعاً: قيمة كتابه

يعدّ شرح ابن الناظم من أول شروح الألفية، ويبدو أنه كان المنهل العذب لكل من تصدى لشرح الألفية بعده، فقد كان شرّاح الألفية ينقلون عن شرحه، ونقلوا كثيراً عن مآخذه على الألفية إلى شروحاتها[٥] ، وقال ابن الناظم عن هذا الشرح إني ذاكر في هذا الكتاب أرجوزة والدي رحمه الله في علم النحو ، المسماة (الخلاصة) ومرصعها بشرح يحلّ منها المشكل ويفتح من أبوابها كل مقفل جانيتُ فيها الإيجاز المخل والإطناب الممل حرصاً على التقريب لفهم مقاصدها، والحصول على جملة فوائدها، وقد قام خمسة من العلماء بشرح هذا الشرح نظراً لأهميته[٦] .

المبحث الأول

الحمل على النظير وأثره في تقعيد الصناعة النحوية

إن الفكر النحوي أقام القاعدة النحوية على الاستقراء ، حيث إن النحويين كانوا يتتبعون كلام العرب فيقيسون مالم يسمع على ما سمع ، فالعربي يلحق الأمر بنظيره كما في إلحاق نواسخ الابتداء الحرفية بالفعل، ويلحقون بعض القضايا بأخرى للعلة الجامعة بينها ، فالعربي قد يلحق قضية نحوية بما يماثلها في

الباب؛ مراعاة للنظير وإن غابت العلة المناسبة والشبه بين الطرفين كما هو أمر قياس الطرد الذي يوجد معه الحكم بين الأصل والفرع[٧]، فالحكم الجامع بين المقيس والمقيس عليه ينتج عن مراعاة إلحاق النظير بنظيره، وإن عدمت العلة الموجبة للحكم في المقيس، ومن ذلك إلحاق المضارع المبدوء بالنون والتاء والهمزة بالمضارع المبدوء بالياء في حذف الفاء وإن كانت واواً ليطرد الباب على سنن واحدة ؛ لأن العرب حذفت فاء الفعل (يعدّ) لوقوع الواو بين ياء وكسره (يَوْعِد) لكنها ألحقت بالمضارع اليائي غيره فحذفت فاؤه وإن لم تقع بين الياء والكسرة، وكما في (نعدّ) و(أعدّ) و(تعدّ)؛ حملاً لأخواته عليه[٨]، فإن معظم النحويين يقولون إن الشيء إذا ألزم شيئاً من باب أجري جميع الباب على وتيرته[٩] ، ومن القضايا التي استند فيها النحويون إلى إلحاق النظير بنظيره في تصريف الفعل المضارع المبدوء بالهمزة كما في الفعل (أُكرم) المشتق من (أكرم) الرباعي، إذ الأصل أُأكرم فحذفت همزة الماضي تحقيقاً فصار الفعل بعد الحذف (أُكرم)، وألحقوا به المضارع غير المبدوء بالهمزة بنظيره المبدوء بالهمزة، وإن لم يكن فيه ثقل طرداً للباب فنقول (يكرم) و(تكرم) بحذف همزة الفعل لإلحاق المضارع غير المهموز بالمهموز، وقد روعي النظير في هذا الباب حتى في صياغة اسمي الفاعل والمفعول فتقول (مُكرم ، مكرم)، والأصل إثبات الهمزة لكنهم حذفوا الهمزة لتجري النظائر على سنن واحدة[١٠] ، ومن الأبواب النحوية التي يبدو فيها أصل مراعاة النظير المنقوص مما نظيره من الصحيح غير معروف إن لم يكن علماً فلا خلاف أنه يجري مجرى (قاضٍ) في الرفع والجر، ومجرى (دراهم) في النصب[١١]، وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي إلى أن نحو (قاض) اسم أمرأه يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة ، فيقولون هذه قاضيَ ورأيت قاضيَ ومررت بقاضيَ واحتجوا بقول الشاعر

قد عجبت مني ومن تُعيليا

لما رأتني خلقاً مقلوليا

وهو عند الخليل وسيبويه محمول على الضرورة[١٢] .

حمل الضد على الضد

إن حمل الشيء على ضده أو على نقيضه هو صوره من صور القياس وله أمثلة متعددة منها النصب بـ(لم) ؛ حملاً على الجزم بـ(لن) فإن (لم) و(لن) ضدان ؛ لأن الأولى تفيد نفي الماضي والثانية نفي المستقبل، ولم من أدوات جزم الفعل المضارع، وقد جاء النصب بها شاذاً في قراءة من قرأ ((ألم نشرح لك صدرك)) [الشرح١] ومنه قول القائل

من أي يوحي من الصوت أخر أيوم لم يقدر أو يوم قدر؟

فقد ورد المضارع (يقدر) منصوباً بعد (لم) كما جاء الجزم بـ(لن) في قول الشاعر

لن يخبِ الآن من رجائك من حرك من دون بالك الحلقة

فجزم بـ (لن)، وتعرف هذه الظاهرة باسم التقارب في اللغة، ومعنى التقارب: أن يستعير كل واحد من اللفظتين من الآخر حكماً هو أخص به ، ونقل السيوطي عن الجزولية أنه قد يحمل الشيء على مقابله وعلى مقابل مقابله وعلى مقابل مقابل مقابله[١٣] .

مثال الأول : لم يضرب الرجل ، حمل الجزم على الجر ، يعني لما احتيج إلى التخلص من التقاء الساكنين حرك الساكن الأول، وهو الباب بالكسر التي هي العلامة الأصلية للجر لأنهما متقابلان ؛ فالجزم من خصائص الأفعال والجر من خصائص الأسماء .

ومثال الثاني اضرب الرجل ، حمل الجزم في (اضرب) على الكسر في (الفعل لم يضرب الرجل) الذي كان الكسر فيه مقابل الجر من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب

ومثال الثالث اضرب الرجل حُمل السكون فيه على الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم والجزم الذي هو علامة إعراب للسكون الذي هو علامة بناء[١٤] .

مراعاة الحمل على النظير في عملية النقل

يظهر هذا في مسائل :

المسألة الأولى : مسألة النقل حال اتصال الفعل المعتل العين بضمير تكلم أو خطاب إذا اتصل الفعل المعتل العين بضمير المتكلم أو المخاطب، وكان وزن (فعل) المفتوح العين فإنه لا يخلو أن يكون واوياً كـ(قال) أو يائياً كـ(باع)، فيضم فاء الواوي كما تقول (قُلت) وبكسر اليائي كما في (بعت) ؛ ليحصل بذلك الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء ؛ لأن الضمة تدل على الواو لأنها منها ، والكسرة تدل على الياء ؛ لأنها أيضاً منها[١٥] ، فالواوي من فعَل نقل إلى فعُلَ لذا ضمت فاؤه حال اتصاله بضمير المتكلم أو المخاطب واليائي ينقل إلى فعِل ، فكسرت فاؤه حال اتصاله بالضمير ، ومقتضى ذلك أن يحوّل الفعل المعتل من (افتعل و انفعل) كما في (اختار واعتاد) قال ابن جني في تصريف أبي عثمان المازني أصل (اختار واعتاد وانقاد): (اختير واعتود ، وانقود) فلم يحّول (افتعل وانفعل) من الياء إلى (افتعِل) و(انفعِل) ولا حّول (افتعل وانفعل) من الواو إلى (افتعَل ، وانفعُل) كما حّول قلت وبعت كراهية أن يخرج إلى ما لا نظير له[١٦] .

المسألة الثانية : مسألة نقل حركة لام الكلمة إلى الساكن قبلها ومراعاة النظير، أثار النحويون قضية نقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن قبلها في باب الوقف ؛ إذ يجوز نقل حركة الحرف إلى الساكن قبله كما في قراءة أبي عمرو قوله تعالى ((وتواصوا بالصبِر)) [العصر٣] ؛ إذ نقل حركة الراء في حال الوقف إلى الباء ، فكأن في ذلك جمعاً بين الوقف والإعراب ، فالنحويون أجازوا النقل في هذه الحال اهتماماً بالإعراب فجمعوا بين الوقف على السكون والاتيان بالحركة[١٧] .

مراعاة الحمل على النظير فيما اختلف فيه

اختلف النحويون في أصل الذي وحروفه الزائدة والأصلية ، فذهب الكوفيون إلى أن الاسم هو الذال ، وما زيد عليه تكثير له كما أن الأصل في اسم الاشارة (ذا) عندهم الذال والالف زائدة غير أن البصريين رأوا أن أصل (الذي) (لذي) ؛ لأن له نظيراً في كلامهم نحو شَجِي وعَمِي، وهو أقل الأصول التي تبنى عليها الأسماء[١٨] ، فالذي في رأي البصريين اسم ثلاثي وزيدت عليه (ال)، وهي حرف زائد لازم في الموصولات والأعلام كاليسع وفي الآن، وقد ردوا على رأي الكوفيين بمراعاة النظير من وجهين : أولهما أن (لذي) له نظير كما تقدم ، وأصل الأسماء أن توضع على ثلاثة أحرف وثانيهما أن قولهم يفضي إلى زيادة أربعة أحرف، وهذا ما لا نظير له في كلامهم[١٩] ، وقد زيدت أربعة أحرف كما في المصادر من الثلاثة والأربعة وهما (اشهيباب واحرنجام) ولم تزد الأربعة فيما عدا الثلاثي والرباعي؛ لأنها زيادة مرتبطة بالسباعي فما صار إليه نحاة الكوفة لا نظير له .

المبحث الثاني

الحمل على النظير عند ابن الناظم في شرح الألفية

ذكر ابن الناظم قاعدة الحمل على النظير في مسائل:

الأسماء الستة :

تحدث ابن الناظم عن الأسماء الستة، وحملها على النظائر حيث قال إن أصل (أب ، وأخ ، وحم) هو (أبو ، وأخو ، وحمو) لقولهم في التثنية أبوان وأخوان وحموان، ولكنهم حذفوا أواخرها في الإفراد والإضافة إلى ياء المتكلم وردوا المحذوف في الإضافة إلى غير ياء المتكلم كما ردوه في التثنية، واتبعوا حركة العين بحركة اللام فصارت بواو في الرفع وألف في النصب وياء في الجر، ونظير هذه الأسماء في الإتباع فيها لحركة الإعراب (امرؤ وابنم) ، تقول هذا امرؤ ابنم ورأيت امرأ وابنما ومررت بامرئٍ وابنمٍ[٢٠].

اسم الجنس:

تحدث ابن الناظم عن اسم الجنس حيث قال، ومما يعرف به الجمع كونه على وزن لم تبنَ عليه الآحاد كأبابيل، وغلبة التأنيث عليه ، ولذلك حكم على نحو تخم جمع تخمة مع أن نظيره رطبة ، ورطب محكوم عليه أنه اسم جنس ؛ لأن تخماً غلب عليه التأنيث يقال هذه تخم، ولا يقال هذا تخم[٢١].

الأفعال الخمسة:

يظهر الحمل على النظير عند ابن الناظم في حديثه عن الافعال الخمسة، إذ قال والنصب كالجزم نحو لن يفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلي حملوا النصب على الجزم كما حملوا النصب على الجر في التثنية والجمع؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم[٢٢]، فالعربي كان يجمع بين النظائر في الحكم ولا يراعي في الشبه أمر الشكل والهيئة، بل يراعي المشترك بين النظائر في السمات والدلالة؛ لذا قالوا إن قول المبرد في سبب رفع الخبر هو الابتداء والمبتدأ لا نظير له[٢٣].

جواز تقديم الخبر :

تحدث ابن الناظم عن تقديم الخبر المحصور بإلا بعد النفي جوازاً ، فتقديمه لا يضر لكنهم ألزموه التأخير حملاً على الحصر بإنما[٢٤] .

المشبهات بليس :

ومما حمل على النظير عند ابن الناظم المشبهات بليس كما في حديثه عن (ما)، فأهل الحجاز ألحقوها بليس إذا كانت مثلها، فرفعوا بها الاسم ونصبوا بها الخبر، وأهملها التميميون لعدم اختصاصها بالأسماء[٢٥].

التقديم والتأخير في المعطوف بعد (إن وأخواتها) :

ومما حمل على النظير عند ابن الناظم التقديم والتأخير في حديثه عن المعطوف بعد إن واخواتها، وذكر قول سيبويه (واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان)[٢٦] قال ونظيره قول الشاعر[٢٧]

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

وكذلك قوله تعالى { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ } [سُورَةُ المَائِدَةِ: ٦٩]، فرفع (الصابئون) على التقديم والتأخير لإفادة أنه يتاب عليهم إن آمنوا واصلحوا مع أنهم أشد عبّاً لخروجهم عن الأديان، ومثله قول الشاعر

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاقِ

فقدم (أنتم) على خبر (أن)؛ تنبيهاً على أن المخاطبين أوغل في البغي من قومه[٢٨]، ولك أن لا تحمل هذا النحو على التقديم والتأخير بل على أن ما بعد المعطوف خبر له دال على خبر المعطوف عليه، ويدل على صحته قول الشاعر

خليليّ هل طِبٌّ فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان[٢٩]

لا النافية للجنس:

ومن الحروف التي حملت على نظيرها لا النافية للجنس، إذا قصد بالنكرة بعدها الاستغراق فانها تحمل على (أن) في العمل؛ لأنها لتوكيد النفي وإن لتوكيد الإيجاب، وإن كان في المسألة ضد فقد يحمل على الضد كما يحمل على النظير؛ لأن الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين، لذلك نجد الضد أقرب حضوراً في البال مع الضد[٣٠].

المفعولات:

وتحدث ابن الناظم عن الحمل على النظير في جوابه عن السؤال الحواري الافتراضي، إذ قال فإن قلت : لمَ سمي هذا النوع مفعولاً مطلقاً ؟ فأجاب بقوله قلت لأن حمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفعولات، فإنها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه فيه أو لأجله أو معه، فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر، ولما خص هذه بالتقييد خص ذلك بالأطلاق[٣١] ، وفي حديثه عن إضمار ناصب المفعول معه بعد (كيف وما)، فقال وبعضهم ينصب فيقول (كيف أنت وقصعة من تريد ؟ ؛ وما أنت وزيداً؟)، فيجعل الواو بمعنى مع وما قبلها مرفوع بفعل مضمر هو الناصب لما بعدها تقديره كيف تكون وقصعة أو ما تكون أو ما تلابس وزيداً؟ ، فلما حذف الفعل أنفصل الضمير المستكن فيه، فقيل كيف أنت وقصعة وما أنت وزيداً ومنه قول الشاعر [٣٢] .

فما أنت والستر في متلفٍ يبرح بالذكرِ الضابطِ

ونظير إضمار ناصب المفعول معه بعد (كيف وما) إضماره بعد أزمان في قول الشاعر

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي لزم الرحالة أن تميلَ مميلا

فنصب الجماعة مفعولاً معه بـ كان مضمرة والتقدير أزمان كان قومي والجماعة كذا قدر سيبويه[٣٣].

إلا الاستثنائية:

ومما يقاس على النظير عدم انفصال الضمير من بعض الحروف، وقد اختلف في إلا الاستثنائية هل هي عاملة ، فقيل لا نسلم أنها مختصة بالأسماء؛ لأن دخولها على الفعل ثابت كقولهم (نشدتك الله إلا فعلت ...) (وما تأتيني إلا قلت خيراً..)، فما ذكرتموه معارض بأن إلا لو كانت عاملة لا تصل بها الضمير، و لعملت الجر قياساً على نظائرها، وأجابوا أن (إلا) إنما تدخل على الفعل إذا كان في تأويل الاسم ودخول إلا على الفعل المؤول بالاسم لا يقدح في اختصاصها بالأسماء، وقوله ولو كانت إلا عاملة لا تصل بها الضمير، و لعملت الجر ، قلنا القياس في كل عامل إذا دخل على الضمير أن يتصل به ولكن منع من اتصال الضمير بـ(إلا) أن الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق والمقدر، فالتزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحدة، وهذا من باب الحمل على النظير[٣٤]؛ لذا حكموا على ابن خروف أنه حكم بما لا نظير له عندما ذهب إلى أن الناصب ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال، فإن المنصوب على الاستثناء بعد إلا لا مقتضى له غيرها؛ لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إيّاه لزم عدم النظر[٣٥].

تقديم الحال على صاحبها :

ذكر النحويون أن من مسوغات تقديم الحال على صاحبها ان يكون صاحب الحال مجروراً بحرف جر نحو (مررت بهند جالسةً)، قال أكثر النحويين لا يجوز مررت جالسة بهند، وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير، ومنهم من علله بالحمل على حال المجرور بالإضافة، ومنهم من علله بالحمل على حال عمل فيه حرف الجر متضمن استقراراً نحو (زيدٌ في الدار متكئاً)[٣٦].

المقصور والممدود:

ذكر أن القصر القياسي يكون في كل معتل له نظير من الصحيح ، مطرد فتح ما قبل آخره كمرًى جمع مِرْية ومدّى جمع مُدْية ، فإن نظيرهما من الصحيح قِربة وقِرب ، وقُربة وقُرب ، وكذا اسم المفعول مما زاد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتن، فإن نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم وكذا مصدر الفعل اللازم كعَمِيَ عمًى وجوِيَ جوًى، فإن نظيرهما من الصحيح دَنِفَ دنفاً وأسِفَ أسفاً[٣٧] .

وأما المد القياسي ففي كل معتل له نظير من الصحيح ، مطرد زيادة ألف قبل آخره كمصدر ما أوله همزة وصل كارعوى ارعواء ، وارتأى ارتئاء واستقصى استقصاء، فإن نظائرها من الصحيح انطلق انطلاقاً واقتدر اقتداراً واستخرج استخراجاً ، وكذا مصدر (أفعل) نحو أعطى إعطاء، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً ، وكذا مصدر (فعل) دالاً على صوت أو مرض كالرغاء ، والثغاء والمشاء، فإن نظائرها من الصحيح البغام والصراخ والدوار[٣٨].

الحمل على النظير في المسائل التي وقع فيها خلاف نحوي:

تحدث ابن الناظم عن المسائل التي حملت على النظير ، وقد وقع الخلاف النحوي فيها وكانت

على النحو الآتي:

أولاً: إضافة بعض الظروف إلى الجملة جوازاً كـ(حين و وقت و يوم)، فإذا وليه فعل مضارع أو جملة اسمية فعلى ما يقتضيه القياس من لزوم الإعراب، وأجاز الكوفيون البناء، وحملوا عليه قراءة نافع قوله تعالى { هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ }[سُورَةُ المَائِدَةِ: ١١٩] بالفتح توفيقاً بينهما وبين قراءة الرفع[٣٩] .

ثانياً: الصفة المشبهة

ذكر للصفة المشبهة وجوهاً وهي (قبيح وضعيف ، وحسن)، فإن القبيح هو رفع الصفة مجردة كانت أو مع الألف واللام والمجردة من الضمير والمضاف إلى المجرد، وذلك أربعة أوجه وهي حسن وجه ، وحسن وجهُ أبٍ ، والحسن وجه ، والحسن وجهُ أبٍ وعلى قبحها فهي جائزة الاستعمال لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ، لأنك إذا قلت مررت بزيد الحسن وجهُ لا يخفى أن المراد الحسن وجه له والدليل على الجواز قول الشاعر

بهيمةٍ منيتُ شهمٍ قلبُ منجدٍ لا ذي كرم يبنو

فهذا نظير حسن وجهٍ والمجوز لهذه الصورة مجوز لنظائرها إذ لا فرق[٤٠] ، وأما القسم الضعيف فهو نصب الصفة المجرورة من الالف واللام المعرف بالألف واللام والمضاف إلى المعرف بهما، أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره وجرها المضاف إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف

إلى ضميره، وذلك ستة أوجه وهي (حسن الوجه ، وحسن وجه الاب ، وحسنٌ وجههُ ، وحسنْ وجهُ أبيه، وحسنُ وجههِ ، وحسن وجهِ أبيه) وعند سيبويه أن الجر في هذا النحو من الضرورات ومثل بالشاهد

أقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

فجونتا مصطلاهما نظير (حسن وجهه)[٤١]، وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح أي أن الجواز صحيح عند ابن الناظم ودليله عليه وروده في الحديث كقول النبي في حديث أم زرع (صُفْرُ وشاجها) لكن مع جوازه فهو ضعيف؛ لأنه يشبه إضافة الشي لنفسه[٤٢].

ثالثاً: عطف البيان

ومما حمل على النظير عطف بيان النكرة على النكرة مما اختلف فيه، إذ منع بعض النحويين كون عطف البيان نكرة تابعاً لنكرة ، وأجازه أكثرهم[٤٣]، ولأجل ما فيه من الخلاف نص عليه ابن مالك وليس قول من منع ذلك بشيء ؛ لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به كقولك لبست ثوباً جبةً، ونظيره من كتاب الله تعالى { يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ } [سُورَةُ النُّورِ: ٣٥] وقوله تعالى { وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ } [سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ: ١٦]، وأجازه ابو علي الفارسي في (طعام) من قوله تعالى { أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ } [سُورَةُ المَائِدَةِ: ٩٥] العطف والابدال[٤٤] .

رابعاً: الممنوع من الصرف

ومن القضايا التي وقع فيها الخلاف بين النحويين منع (لحيان) عن الصرف وصرفها، فمنهم من ذهب إلى أنه مصروف لانتفاء (فعلى)، فلم يكمل فيه شبه الزيادة بألفي التأنيث، إذ لم يصدق عليه أن بناء مذكره على غير بناء مؤنثه[٤٥]، ومنهم من ذهب إلى أنه ممنوع من الصرف لانتفاء (فعلانة)، وهو المختار عند ابن الناظم؛ لأنه وإن لم يكن له (فعلى) وجوداً فله (فعلى) تقديراً ؛ لأنّا لو فرضنا له مؤنثاً لكان (فعلى) أولى به من (فعلانة)؛ لأنه الأكثر والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف نحو (أكمر وأدر) مع أنه لا مؤنث له، وحكي أن من العرب من يصرف (لحيان) حملاً على (ندمان وسفيان) على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء[٤٦]، وفي حديث ابن الناظم عن الممنوع من الصرف ذكر مفاعل ومفاعيل واختصاصهما بالجمع، ولم يشبهوا شيئاً مما جاء عليهما بالآحاد، وطرح سؤلاً افتراضياً فإن قلت قد ذكرت أن المعتبر في الزنة المانعة كون الألف غير عوض فلمَ امتنع من الصرف ثمان في قول الشاعر

يحدو ثمانيَ مولعاً بلقاحها حتى هممن بزيغة الإرتاح

قلت لأنه شبه بـ (دراهم)، لكونه جمعاً في المعنى وليس هو على النسب حقيقة، فكأن الألف فيه غير عوض على أنه نادر والمعروف فيه الصرف[٤٧] ، ويطرح ابن الناظم سؤالاً افتراضياً آخر فيقول فإن قلت : إذا كان المانع من صرف مثال (مفاعل ومفاعيل) عدم النظير في الآحاد، فلمَ صرفوا من الجموع ما جاء على (أفعل وأفعال وأفعله) كـ(أفلس ، وأقداس ، وأسلحة)، فيجيب على سؤاله بقوله قلت لأن لها نظائر في الآحاد أي أمثلة توازيها في الهيئة وعدة الحروف، فـ(أفعل) نظيره في فتح أوله وضم ثالثه (تفعُل) نحو تنضُبُ وتَنْفُل ، ومفعل نحو مكرم ومهلك ، وأفعال نظيره في فتح أوله وزيادة ألف رابعة (تفعال) نحو تجوال وتطواف، وفاعال نحو ساباط وخاتام، وفعلال نحو صلصال وخزعال، وأفعله نظيره في فتح أوله وكسر ثالثة وزيادة ها التأنيث في آخره (تفعله) نحو تذكره وتبصرة، ومفعلة نحو محمدة ومعذرة[٤٨]، فلما كان لهذه الأمثلة نظائر في الآحاد بالمعنى المذكور فارقت باب مفاعل ومفاعيل، فلم يلزمها حكمها فكسرت وصرفت .

خامساً: الحروف الناصبة

وفي الحديث عن (أن الناصبة) الداخلة على الفعل المضارع ذكر أن من العرب من يجيز إهمالها حملاً على (ما) المصدرية فيرفع المضارع بعدها كقول الشاعر

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وألا تشعرا أحدا

فإن الأولى والثالثة مصدريتان، وقد أهملت الأولى وعملت الثانية ومن إهمالها قراءة بعضهم قوله تعالى { لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ } [سُورَةُ البَقَرَةِ: ٢٣٣] [٤٩].

ومن النواصب إذن التي حكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء عملها ، وإن استوفت شروط العمل؛ لأنها غير مختصه وعلق ابن الناظم بأن الأكثرين أعملوها حملاً على (ظن)؛ لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأيها كما حملت (ما) على (ليس)؛ لأنها مثلها في نفي الحال[٥٠]

.

سادساً: اللفظ والمعنى

مما حمل على النظير اللفظ والمعنى، ومن أمثلته (أفعل) التفضيل، وهو اسم بإجماع النحويين ، وأفعل في التعجب نحو ما أحسنَ زيداً ، وقد صححه أنه فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير راجع لـ(ما)، والمنصوب على التعجب هو المفعول ، وأفعل التفضيل يوجب أفعل وزناً وأصلاً ومبالغة ، وللتشبيه بينهما أجازوا تصغير أفعل في التعجب ومنعوا أفعل التفضيل أن يرفع الاسم الظاهر حملاً لكل على الآخر[٥١] .

سابعاً : الإعراب بالحروف

تحدث ابن الناظم عن إعراب المثنى بالألف بصياغة سؤال، إذ قال فإن قيل لمَ كان إعراب المثنى بالألف في الرفع وبياء مفتوح ما قبلها في النصب والجر؟ ولمَ وليهما نون مكسورة؟ ولمَ حذفت الإضافة؟

فأجاب أما إعراب المثنى بالحروف فلأن التثنية لما كانت كثيرة الدوران في الكلام ناسب أن تستتبع أمرين :

الأول : خفة العلامة الدالة عليها ، **والثاني :** ترك الإخلال بظهور الإعراب؛ احترازاً عن تكثير اللبس ، فجعلت علامة التثنية ألفاً ؛ لأنها أخف الزوائد، ومدلول بها على التثنية مع الفعل، اسماً في نحو أفعلا ، وحرفاً في نحو فعلا أخواك ، وجعل الإعراب بالانقلاب ؛ لأن التثنية مطلوب فيها ظهور الإعراب[٥٢] ، والألف لا يمكن عليها ظهور الحركة، فرجع إلى الإعراب بقرار الألف على صورتها في حالة الرفع ، فإذا دخل عليها عامل الجر قلبوا الألف ياء لمكان المناسبة وأبقوا الفتحة قبلها ، إشعاراً بكونها ألفاً في الأصل، وحملوا النصب على الجر؛ لأن قلب الألف في النصب إلى غير الياء غير مناسب ، فلم يبقَ إلا حمل النصب على الرفع أو الجر ، فكان حمله على الجر أولى؛ لأنه مثله في الورود فضلة في الكلام ، أما النون فإنما لحقت المثنى عوضاً عما فاته من الإعراب بالحركات ، ومن دخول التنوين عليه ، وكسرت على الأصل في التقاء الساكنين . وأما حذف النون في الإضافة دون غيرها، فللتنبيه على التعويض ، فحذفت في الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً[٥٣] .

ثامناً: العطف على الضمير المجرور

ومما حمل على النظير العطف على الضمير المجرور اشترط أكثر النحويين اعادة الجار عند العطف على الضمير المجرور، وذهب بعضهم إلى جواز عطفه دون إعادة الجار، وجعلوا قراءة حمزة لقوله تعالى { وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ } [سُورَةُ النِّسَاءِ: ١] بحفض الأرحام دليلاً على ذلك[٥٤]، وقال ابن الناظم مما يجب أن يحمل على ذلك قوله تعالى { وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } [سُورَةُ

البَقَرَةِ: ٢١٧]؛ لأن جر المسجد بالعطف على سبيل الله ممتنع مثله باتفاق لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي، فلم يبقَ سوى جره بالعطف على الضمير المجرور بالباء، ولا يبعد أن يقال في هذه المسألة إن العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار غير جائز في القياس ، وما ورد منه في السماع محمول على شذو إضمار الجار كما أضمر في مواضع أخر[٥٥] .

نتائج البحث

توصل البحث إلى نتائج أهمها :-
يعدّ الحمل على النظير من الأسس والقواعد التي اعتمد عليها النحويون في توجيه المسائل النحوية.
اعتمد النحويون على قاعدة الحمل على الضد أو المقابلة في النحو العربي وقد وجه ابن الناظم بعض المسائل على ذلك.
اعتمد ابن الناظم على قاعدة الحمل على النظير في موضوعات كثيرة .
تنوعت قاعدة الحمل على النظير عند ابن الناظم بين المسائل المختلف فيها والمتفق عليها.
استعمل ابن الناظم شواهد قرآنية وشعرية في حديثه عن الحمل على النظير.
اعتمد النحويون على قاعدة الحمل على النظير في ادق المسائل كحديثهم عن نقل الحركة أو الإعراب بالحروف وكذا الحال عند ابن الناظم في شرحه للألفية .

الهوامش

١ـ الأعلام ٣١/٧ وينظر تأريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٩٦/٥ وينظر بغية الوعاة ٢٢٥/١

٢ـ مقدمة ابن الناظم لشرح الألفية ٣ وينظر تسهيل الفوائد ١٤

٣ـ الوافي بالوفيات ٢٠٤/١

٤ـ بغية الوعاة ٢٢٥/١

٥ـ ينظر أوضح المسالك ٢١٦/٢

٦ـ معجم المؤلفين ٢٣٩/١١

٧ـ ينظر الإعراب في جدل الإعراب ولمع الادلة في النحو ابو البركات الانباري – سعيد الافغاني دار الفكر ط ١، ١٩٥٧، ١١٠

٨ـ شرح شافية بن الحاجب ٧٣٥/٢

٩ـ حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية بن مالك ١١١/١

١٠ـ إيجاز التعريف في علم التصريف ابن مالك ١٩٤

١١ـ شرح ابن الناظم ٤٧٠

١٢ـ المصدر نفسه ٤٧٠

١٣ـ ينظر الاقتراح السيوطي

١٤ـ ينظر المصدر نفسه

١٥ـ الممتع الكبير في التعريف ابن عصفور ٥٦٧

١٦ـ المنصف ابن جني ٢٩٣

١٧ـ اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٨/٢

١٨ـ الانصاف في مسائل الخلاف ٥٥٥/٢

١٩ـ ينظر المصدر نفسه ٥٥٥/٢

٢٠ـ ينظر المصدر نفسه ١٩

٢١ـ ينظر المصدر نفسه ٢٤

٢٢ـ ينظر المصدر نفسه ٣٠

٢٣ـ ينظر المصدر نفسه ٧٦

٢٤ـ ينظر المصدر نفسه ٨٣

٢٥ـ ينظر المصدر نفسه ١٠٣

٢٦ـ الكتاب ١٥٥/٢

٢٧ـ شرح ابن الناظم ١٢٦

٢٨ـ ينظر المصدر نفسه ١٢٧

٢٩ـ المصدر نفسه ١٢٧

٣٠ـ المصدر نفسه ١٣٣

٣١ـ ينظر المصدر نفسه ١٩١

٣٢ـ المصدر نفسه ٢٠٧

٣٣ـ الكتاب ٣٠٥/١

٣٤ـ ينظر شرح ابن الناظم ٢١٤

٣٥ـ ينظر المصدر نفسه ٢١٥

٣٦ـ ينظر المصدر نفسه ٢٣٥

٣٧ـ ينظر المصدر نفسه ٥٤١

٣٨ـ ينظر المصدر نفسه ٥٤٢

٣٩ـ ينظر المصدر نفسه ٢٨١

٤٠ـ ينظر المصدر نفسه ٣٢٠

٤١ـ ينظر المصدر نفسه ٣٢١

٤٢ـ ينظر المصدر نفسه ٣٢٣

٤٣ـ شرح ابن عقيل ١٦٧/٣

٤٤ـ التذكرة

٤٥ـ شرح شذور الذهب ١٧٤

٤٦ـ شرح ابن الناظم ٤٥٣

٤٧ـ ينظر المصدر نفسه ٤٥٨

٤٨ـ ينظر المصدر نفسه ٤٥٩

٤٩ـ ينظر المصدر نفسه ٤٧٦

٥٠ـ ينظر المصدر نفسه ٤٧٨

٥١ـ ينظر المصدر نفسه ٤١٦

٥٢ـ ينظر المصدر نفسه ٢٢

٥٣ـ ينظر المصدر نفسه ٢٢

٥٤ـ شرح المفصل ٥٣/٨

٥٥ـ ينظر شرح ابن الناظم ٣٨٧

المصادر

- القرآن الكريم .

١- الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٣، ١٩٧٩م .
٢- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في النحو ، أبو البركان الانباري تح سعيد الافغاني ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٥٧م .
٣- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، د. ط ، د . ت
٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام عبدالله جمال الدين بن يوسف ومعه كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجبل ، بيروت ، ط ، ١٩٧٩م.

٥- ايجاز التعريف في علم التصريف ابن مالك تح محمد المهدي ، المملكة السعودية ، ط١ ، ٢٠٠٢م.
٦- الاقتراح السيوطي ، دار البيروني دمشق ٢٠٠٨.
بغية الوعاة ، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن محمد ، تح محمد ابو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٤ م .
تأريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية رمضان عبد التواب ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣، ١٩٧٤م.
التذكرة السعدية في الأشعار العربية ، العبيدي تح عبدالله الجبوري ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، ط١ ، ١٩٨١م.
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد محمد كامل بركات تح محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٩م.\
حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك ، أبو العرفان الصبان ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١، ١٩٩٧م .
شرح شافية ابن الحاجب ، الأستراباذي ، دار الكتب العلمية بيروت ، د. ط ، ١٩٨٢م .
شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، بدر الدين محمد ابن الناظم تح محمد باسل ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط٢ ، ٢٠١٠م .
شرح شذور الذهب ابن هشام ، دار الكتب العربية ، د. ط ، د . ت
شرح المفصل ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، و مكتبة المتنبي القاهرة ، د. ط ، د. ت.
الكتاب سيبويه ، تح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨م .
اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، تح عبد الاله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٥م.
الممتع في التصريف ابن عصفور الاشبيلي تح فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٧٩م.
المنصف ، ابن جني تح ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ط١، ١٩٥٤م.
الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ، نشر فرانز شتايز ، ط١، ١٩٦٩م.